

الرياض

الخميس 2 ذي الحجة 1425 هـ - 13 يناير 2005 م - العدد 13352

أكاديميون روس يعربون عن سعادتهم بالتعاون بين مدينة الملك عبدالعزيز والأكاديمية الروسية

موسكو - هلال الحارثي:

أعرب عدد من الأكاديميين والمستشرقين في الأكاديمية الروسية للعلوم في روسيا عن سعادتهم بقرار مجلس الشورى السعودي الذي وافق على مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتقني، بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية من جهة، والأكاديمية الروسية للعلوم من جهة أخرى. مشيرين إلى أنها تهدف إلى تعزيز العلاقات القائمة وتطويرها، بين المملكة وجمهورية روسيا الاتحادية، وبناء علاقات بين المؤسسات العلمية المهمة في كلا البلدين، ودعم التنمية والتطور العلميين في المملكة من خلال الارتقاء بالعلاقات إلى مستويات متطورة، مع دولة كبرى ومهمة، وخاصة فيما يتعلق بالبحوث والتطور العلمي والتقني، بما لديها من إمكانات متقدمة في هذه المجالات وغيرها، ولما لها من مكانة متميزة في المنظومة الدولية.

وأكدوا أن جمهورية روسيا تتمتع بعلاقات طيبة مع المملكة العربية السعودية على كافة المجالات والأصعدة كما أن العلاقات السعودية الروسية شهدت تطورا ملموسا لا سيما بعد زيارة سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز لموسكو في العام الماضي . وقال وزير التعليم الروسي أندريه فورسينكو : إنه تعاون مثمر سيسهم بلا شك في التقارب الفكري والتقني والتعاون العلمي ، مؤكدا أنها إحدى ثمار زيارة سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لموسكو ، مشيدا بنمو العلاقات السعودية الروسية وتطورها خلال الأونة الأخيرة. الجدير ذكره أن هذه المذكرة كانت إحدى الاتفاقيات الثنائية، التي تم توقيعها أثناء زيارة سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد إلى موسكو يوم 5 رجب من عام 1424هـ، بهدف تعزيز علاقات الصداقة مع جمهورية روسيا الاتحادية. حيث نصت على التعاون في البحوث العلمية، في حقول مختارة ذات اهتمام مشترك، ودعت الى تبادل العلماء، والمختصين، وتبادل المعلومات العلمية والتقنية، وتنظيم المؤتمرات المشتركة، وصياغة وتنفيذ برامج بحوث مشتركة، وانشاء المختبرات والمحطات التجريبية، وتنفيذ دراسات مشتركة في مختلف حقول المواد الطبيعية. وحظرت نقل أي معلومات تتعلق بنتائج البحوث دون الموافقة الخطية من الطرفين ، وأن الانجازات التقنية، والفوائد، والمنافع الاقتصادية، الناجمة عن البرامج المشتركة للأبحاث العلمية والتقنية، ستوزع بين الجانبين باتفاق ثنائي طبقا لقوانين كلا البلدين، بحيث تشمل حقوق الملكية الفكرية الفردية، وحقوق التأليف.